

من الصفحة السابقة

ونحن نعيش عصرًا اتَّسعت فيه رقعة التعليم والمعرفة، ووسائل الاتصال والاطلاع، وازدادت فيه ثقة الأفراد بأنفسهم، وتعدّدت الآراء والتوجُّهات الفكرية والسياسية، مما يستدعي أن يتسع صدر القيادات الدينية لاستيعاب هذه التطوُّرات والتوجُّهات. فإذا ما اتخذت القيادات الدينية أسلوب الحدة والصرامة تجاه كلّ منٍّ له وجهة نظر مختلفة فإنّ ذلك سيفجّر ساحة المجتمع الديني، ويحوّلها إلى ميدان صراعات وخلافات، كما حدث ذلك بالفعل في عددٍ من الموارد والمواقف.

وقد مثَّلت مرجعية السيد السيستاني نموذجاً رائعاً لالتزام هذا النهج، فقدّمت خدمةً كبيرة لسامة الموالين لأهل البيت <sup>(عليه السلام)</sup>، وللأمة الإسلامية جمعاء، وبشكل خاصّ للشعب العراقي الذي دفعت عنه مرجعية السيد السيستاني؛ بهذا النهج الحكيم، كثيراً من الشور والمخاطر، في مرحلةٍ حسّاسة دقيقة، بعد سقوط النظام الصدامي، وهيمنة الاحتلال الأمريكي.

وكان الشيخ الفياض من أبرز المراجع الداعمين لمواقف السيد السيستاني، والمتبّئين لنهجهِ.

وحين برزت مرجعية الشهيد السيد محمد محمد صادق الصدر <sup>(عليه السلام)</sup>، وحصلت تباينات بين منهجيته في الحراك الاجتماعي والسياسي وبين المنهجية السائدة في الحوزة العلمية، لم تنقطع الصلة بين مرجعية السيد الصدر وبين الشيخ الفياض، بل كان يحظى منها بالاحترام والتقدير.

وعند تصدّي الشيخ الفياض للمرجعية الدينية لم يتحقَّظ على منح ثقته ووكانته لمن يرتبط بمرجعياتٍ أخرى تختلف معه في بعض التوجُّهات، بل كان معياره أهليّة الشخص، ووجود مصلحةٍ في احتضانه؛ من أجل خدمة الدين والمجتمع.

وحين أثّرت مسألة الخلاف حول بعض تفاصيل مظلومية الصديقة الزهراء، وتحوّلت إلى مادةٍ للنزاع وشقّ الصفّ الشيعي، رفض الشيخ الفياض الانجرار إلى هذه المعركة المفتعلة، وحذّر من دور الأعداء في إذكاء مثل هذه النزاعات، واستفادتهم منها، حيث أجاب عن سؤال حول الموضوع بقوله: «وأما مظلومية السيدة فاطمة الزهراء بعد أبيها فلا شبهة فيها، نصّاً وتأريخاً».

وأما النقاش حول هذه المسألة، والجدال والساباب والشتائم والشجب والاستنكار، فلا يغيد الطائفة إلّا فرقَةً، ولا يستفيد منها إلّا الأعداء. وحلّ مثل هذه القضايا لا بُدّ أن يكون بالحكمة والموعظة الحسنة، لا بالشجار والشجب والاستنكار؛ فإنّه يزيد في تعقيد القضايا أكثر فاكثر.

وإنبغيّ أن يكون الحلّ بين الأطراف الصالحة، وهدفهم الوحيد من وراء ذلك، خدمة المذهب ومصالح الطائفة العامة».

ولا تنفصل هذه المنهجية لدى الشيخ الشيخ الفياض عن مجمل تكوين شخصيته الأخلاقية، فهو يعيش صفاء النفس، وطيب القلب، والإخلاص لله، والمحبة لعباده، وخاصة المؤمنين.

لذلك يتَّسم تعامله مع الجميع بالاحترام والتواضع. يقول عنه أحد تلامذته القريبين منه، الشيخ علي آل محسن: «عرف الشيخ الشيخ الفياض بالتواضع الجمة، بل اشتهر عنه ذلك، وعرفه عنه كلّ منّ لقبه. وكان، حتّى بعد تصدّيه للمرجعية، إذا زاره أحدٌ في بيته يفتح له الباب بنفسه، ويُحضّر له الشاي، ويقوم بواجب الضيافة، ولم يَكُنْ يعتمد على وليٍّ أو خادم، حتّى أصرّ عليه بعض محبّتيه أن لا يفتح الباب بنفسه؛ لكثرة اغتيالات التي حصلت في النجف في تلك الفترة، فاضطرّ إلى أن يستعين بخادم.

وأما تواضعه العلمي فإنّ شيخنا الأستاذ لا يستنكف أن يطرح آراء زملائه ومعاصريه، كما يلاحظ ذلك منّ قرأ كتبه الفقهية والأصولية، ولا يقتصر على ذكر آراء أساتذته وجهابذة الفقه والأصول؛ لأنّ المهمّ عنده في ما يطرّح للمناقشة العلمية هو قوّة القول ودقّته، بغضّ النظر عن قائله.

رأيتُه حليماً عندما يُسيء إليه الآخرون، وصبوراً على ما يُسيبه منهم، ولم أرَه طول السنين التي تشرَّفتُ فيها بمعرفته يحقد على أحدٍ، أو يتكلّم على منّ أساء إليه، ولم أعرف عنه أنه أراد الإصرار بأحدٍ، أو عمد إلى الإساءة إلى أحدٍ، أو مقابلة إساءته بالإساءة.

وربما بلغ الشيخ أن بعضهم انتقصه، أو وقع فيه، أو قلّ من شأنه، فكان يسمع ذلك ولا يغيره شيئاً من اهتمامه، ولا يجعل سماع ذلك سبباً لمقابلته بالمثل.

وأذكر أني كنت مع سماحة الشيخ في أحد المطارات، وكان يريد السفر، فلما دخل المطار، أراد الموظف أن يُسيء إلى الشيخ؛ لأسباب طائفية، وأن يفتّشه تفتيشاً شخصياً، فساءني ذلك، وقلّت للموظّف بغضب؛ هذا مرعٌ كبير، كيف تصنع معه ذلك؟ فقال لي الشيخ: لا بأس، دُعّه بفعل ما يريد.

وكثيراً ما سمعته يُشيد بالمراجع المعاصرين المعروفين، ويثني عليهم، علماً، وتقوى، وورعاً، بل كان يزور جملةً منهم، غير منتظر منهم رّة الزيارة له.

وكم رأيتهُ لما كنث في النجف يزور السيد السيستاني كلّ ليلة خميس، كما كان يزور غيره.

وقد حدث أن جمعاً حاشداً من مقلّديه قصدوا منزله في إحدى ليالي عيد الفطر، وانتظر الناس من الشيخ أن يعلن عن ثبوت العيد عنده أو عدم ثبوته، لكنّه لم يفعل، فسأله شخصٌ منهم بصوتٍ عالٍ: هل ثبت عندك العيد، يا شيخ؟ فقال الشيخ: لقد ثبت عند المرجع الأعلى للطائفة السيد السيستاني أن غدأ يومٌ عيد، فقال له الرجل: نحن نقبّلك، ولا نقبّلك السيد السيستاني! فغضب الشيخ، وقال: إذا ثبت عند السيد السيستاني فهذا كافٍ...

وقد كانت مفاجأةً للجميع أن يصف الشيخ الفياض السيد السيستاني بأنّه المرجع الأعلى للطائفة أمام تلامذته ومقلّديه! ما رأيتهُ يجرّج طالباً، ولا يهين شخصاً، ولا يحقّر من شأن شخص، وما رأيثُ أحداً أهين في حضرته أو أسيء إليه بمرأى منه ومسمع فسكت...».

هذه هي تجلّيات الأخلاق السامية التي يربي الإسلام عليها أبناءه، والتي يجب أن يتّصف بها المرجع والعالم الديني، ليكون متأنبياً برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبالأئمة الهداة من أهل بيته. وهذا ما يسطره التاريخ عن سيرة المراجع العظام والعلماء المصلحين. رحم الله الماضين وحفظ الباقين، وأدام الله الشيخ الفياض ذخراً للأئمة والدين.

### ■ مقالة

# دور حوزة النجف

# في تطوير الفكر السياسي الشيعي

الانتباه: الأبحاث والمقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها

المرجعية الدينية في مدرسة أهل البيت، تمثل امتداداً موضوعياً للإمامة في عصر غيبة المعصوم، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات وحقوق وواجبات علمية ودينية واجتماعية ومالية تقع على عاتق المرجع الديني. وعلى أساسها تكون للمرجع الديني بصفته النوعية، ولاية حصرية على جملة من شؤون المجتمع الشيعي، كالولاية على إصدار الفتاوى والأحكام الشرعية، والولاية على الحقوق والأموال الشرعية، جباية وتوزيعاً كالخمس والزكاة والصدقات ومال مجهول المالك وغيرها، والولاية على القضاء والتحكيم بين أفراد المجتمع، والولاية على الأمور الحسبية والنظام الاجتماعي العام. ويتوسع بعض الفقهاء في إعطاء مساحة أوسع للفقيه؛ لتشمل الولاية على الحكم والدولة. ومرّة الخلاف بين الفقهاء بشأن ولاية الفقيه هي هذه المساحة فقط، وهو ما شرحناه في الفصل السابق.

وبالتالي؛ فإنّ المرجعية الدينية وولاية الفقيه مصطلحان مرادفان؛ فكل مرجع هو ولي فقيه أيضاً، بناء على إجماع الفقهاء، ولكن هناك ولي فقيه ذو مساحة مقيدة تقتصر على الفتوى والأموال والقضاء والحسبة، ولا تشمل الحكم، وهناك ولي فقيه ذو مساحة عامة تشمل ولاية الحكم أيضاً. وهذه الشمولية لا يختارها الفقيه بناء على رغبته الشخصية أو رؤيته السياسية؛ بل هي قضية علمية فقهية، يتوصل إليها الفقيه عبر الاستدلال والاستنباط العلمي الفقهي. وخلال هذا الجهد العلمي قد يتوصل الفقيه إلى شمول ولاية الفقيه على الحكم أو لا يتوصل. وحينها يحدد موقفه الواقعي حول نوعية تصديّه للشأن العام؛ أي بناء على قناعته العلمية الفقهية.

وبصرف النظر عن القول بالعموم والخصوص؛ فإنّ المرجعية الدينية الشيعية ظلت ما يقرب من ١٢٠٠ عام، أي منذ غيبة الإمام محمد بن الحسن المهدي المنتظر، تقف على رأس النظام الاجتماعي الديني الشيعي، وهي التي أوجدت هيكلية هذا النظام بالتدرّج وبلورته، وحفظت من خلاله الشيعة من الضربات المتوالية والانهار. وتشكل الحوزة العلمية الشيعية. منذ تأسست. مركز هذا النظام؛ فهي ليست جامعة لتدريس العلوم الإسلامية وتخرج علماء الدين وحسب؛ بل هي مركز النظام الاجتماعي الديني الشيعي. ولذلك يقف المرجع الأعلى على رأس الحوزة العلمية والنظام الاجتماعي الديني الشيعي، ويقودهما على كل الصعيد. إنّ النظرة إلى المرجعية الدينية تتجاوز القنوات الفكرية والاجتماعية والسياسية، لتندك بالواقع ومتطلباته. وأهم قواعد هذا الواقع:

١. إنّ المرجعية الدينية العليا ليست مرجعية علمية فقهية وحسب؛ بل هي منظومة دينية اجتماعية، تقف على رأس النظام الاجتماعي الديني للطائفة الشيعية الإمامية في العالم. ولهذه المنظومة معادلات ثابتة وسياقات عمل ونظم فرعية وتقاليدي، أهمها الموضوع العلمي الديني المرتبط بالفتوى، والموضوع الاجتماعي الديني المرتبط بإدارة الشأن العام الشيعي وحفظ النظام العام. ويتشرح عن هذه القاعدة ثلاث قواعد فرعية:

أ) إنّ المرجعية وحوزتها العلمية هما الوجود الأصل والثابت والجوهري الوحيد في النظام الاجتماعي الديني الشيعي منذ بداية عصر الغيبة وحتى الآن.
ب) إنّ الوجودات والكيانات الشيعية الأخر، سواء كانت سياسية أو علمية أو اجتماعية أو علاقائية، مهما بلغ شأنها، هي وجودات عارضة متغيرة، ولا يمكن أن

« السنة الأولى | العدد: ١٩ | الأثنين | ٢٦ رمضان المبارك ١٤٤٤ هـق | ٢٨ فروردين ١٤٠٢ هـش | ١٧ أبريل ٢٠٢٣ م »



أغلبهم، وهو ما يؤدي إلى استقرار رأي الأقلية من أهل الخبرة على مراجع آخرين، وبالتالي؛ تتعدد المرجعيات الريدفة؛ برغم وجود مرجع أعلى يؤكّد أغلب أهل الخبرة مرجعيته.

وقد وُضع شرط (الأعلمية) ضمن شروط مرجع التقليد؛ ليكون تدبيراً عقلياً لفرز المرجع الأكبر المتصدّي، وحل مشكلة تعدد المرجعيات المتصدّية لزعامة الحوزة أو الشأن العام، والحيلولة دون تشتت قرار الحوزة والمجتمع. ونظراً لتفاوت المعايير واختلاف المخرجات؛ فإنّ (الأعلمية) تُعدّ أمراً نسبياً وإحرازها مستحيل. وبالتالي؛ فإنّ أهل الخبرة يختارون المرجع الأعلّم بحسب قناعاتهم، وهي قنوات بشرية خاصة. بل إنّ متطلبات مأسسة المرجعية تتطلب إضافة معايير في الأعلمية تتجاوز الفقه والأصول. ومن بينها الأعلمية في وعي مقاصد الشريعة ونظام الإسلام العام، والأعلمية في تشخيص المفاصد والمصالح وتشخيص الموضوعات ذات العلاقة بالشأن العام، وهو ماسيأتي شرحه في الفصول القادمة.

أمّا مصطلح (المرجع الأعلى) فهو الآخر مصطلح عرفي وإجراء تدبيري وليس رتبة علمية. وقد أوجده بعض علماء الحوزة العلمية خلال القرن العشرين الميلادي لفرز المرجع الأعلّم المتصدّي للشأن العام عن غيره من مراجع الصف الأول. وهو تمييز مقبول، بل ضروري. ولم يكن الفقهاء حتى زمن السيد أبو الحسن الموسوي الإصفهاني والسيد حسين الطباطبائي البروجردي يحملون هذا اللقب؛ بل يحملون توصيفات «زعيم الشيعة» (لقب الشيخ المفيد)، و«شيخ الطائفة» (لقب الشيخ الطوسي)، و«الشيخ الأعظم» (لقب الشيخ الأنصاري). وربما يكون السيد محسن الحكيم أول مرجع حمل صفة «المرجع الأعلى».

وبالتالي؛ لا يوجد ما يمنع من استحداث مصطلحات وهياكل عقلانية مقبولة شرعاً، وتفي بالأغراض التدبيرية والتنظيمية، كما هو الحال مع مصطلح «الحوزة العلمية» في عصر الشيخ الطوسي، ثم مصطلحات «ثقة الإسلام» الذي استحدث في عهد الشيخ الكليني قبل أكثر من ألف سنة، و«العلامة» الذي لقب به الشيخ الحليّ. ثم تمت استعارة لقب «حجة الإسلام» من الشيخ الغزالي، وبعدها استُحدث لقب «آية الله» للدلالة على المجتهد كرتبة علمية. وحين اضطرت الحوزة للتمييز بين عموم المجتهدين (آيات الله) وبين المرجع؛ أضافوا مفردة «العظمى» إلى آية الله؛ ليختص لقب آية الله العظمى بمرجع التقليد فقط. ثم تم استحداث مصطلح «زعيم الحوزة» و«المرجع الأعلى» للتمييز بينه وبين سائر مراجع التقليد؛ بوصفه المرجع العام الأول للشيعة.

وليست هذه الإجراءات التدبيرية العرفية تقتصر على الشأن المذهبي والديني؛ بل يعمل بها كل البشر منذ بدء الخليقة وحتى الآن. وكلما اتجهت الكيانات الدينية والعلمية والأكاديمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نحو تطوير هيكلياتها ومأسسة سياقاتها وأدواتها؛ ازدادت الحاجة إلى المصطلحات والرتب والعناوين. ولكن ينبغي التوجه إلى حساسية الشأن الديني في مجال استحداث المصطلحات والرتب والعناوين العامة والخاصة؛ بوصفه شأنًا يربط بين الدنيا والآخرة، ويختلف عن الشؤون الدنيوية البحتة،

ولا يمكن التسامح في الاستحداثات التدبيرية؛ بل يحتاج على الدوام إلى إقرار من الشريعة، أي إلى مقبولية شرعية ودقة فائقة في الدلالات، ولا سيما في العناوين الخاصة ذات الدلالات المقدسة.

■ **المرجع المتصدّي وتعدد مرجعيات التقليد**

إنّ الجعل الشرعي، بأن يكون لكل الفقهاء ولاية الفتوى والقضاء والحسبة وتداول المال الشرعي، يخلق إشكالية لا تزال مدار بحث ونقاش. فإذا كان الفقيه منصوباً من قبل الإمام المعصوم نصّاً عاماً، ومعين تعييناً نوعياً؛ فهذا يعني أنّ الولاية تكون لجميع الفقهاء، ولهم حقّ أعمالها في الزمان والمكان نفسيهما؛ لأنّهم معينون تعييناً نوعياً دون استثناء. وهو ما جرت عليه العادة؛ إذ يطرح المرجع الديني نفسه، ويؤكّد أعلميته في الساحة العلمية من خلال دروسه وأبحاثه، ومن خلال تلامذته وحاشيته؛ فيكون مرجعاً يقلّده قسم من الشيعة، دون أن يكون لهم دور في تعيينه، ودون أن يكون للكفاءة القيادية والقدرة على تلبية الحاجات الاجتماعية أثر في التعيين غالباً.

والرجوع إلى الفقهاء وتقليدهم لا يدل على رجوع الأمة في زمن معين إلى فقيه أو مرجع بعينه؛ بل لكل من اجتمعت فيه الشروط المثبتة في كتب الفقه والحديث، ولا سيما الفقاهة والعدالة. حتى إنّ الأعلمية غير مشروطة بجعل الولاية للفقيه؛ بل تتحقق الولاية لكل فقيه، كما ندل ظاهر الأحاديث، وهو ما أدّى إلى تعدد مراجع التقليد في كل عصر.

وحيال إشكالية تعدد مراجع التقليد؛ يرى المعنويون بالنظام الاجتماعي الديني الشيعي ضرورة حصول إجماع نسبي لدى أهل الخبرة في الحوزتين الشيعيتين المركزيتين (النجف وقم) لطرح أحد المراجع وفق شرائط معينة؛ ليكون هو المرجع المتصدّي أو المرجع الأعلى؛ للحيلولة دون التعارض بين المراجع في قضايا الشأن العام والنظام المجتمعي، وهو أمر أساس ومصريي للنظام الاجتماعي الديني الشيعي؛ لأنّ ممارسة جميع الفقهاء لولاية الحسبة في الشأن العام في وقت واحد ومكان واحد يؤدي إلى الفوضى وانهار النظام العام. ولذلك؛ يمكن إضافة شرطي الكفاءة والمقبولية العامة إلى شرطي الاجتهاد والعدالة؛ ليكونا شرطين مرّجحين في هذا المجال. أمّا إذا تحقق شرط الأعلمية النسبية؛ فستكون الشروط متكاملة في المرجع المتصدّي أو الأعلى الذي تكون له ولاية على النظام العام، كما الحاصل اليوم مع مرجعيتي السيد السيستاني والسيد الخامنئي. وفضلاً عن أنّ هناك عرفاً موروثاً بحصر المرجع الأعلى والمرجعيات عامة، سواء في النجف أو قم؛ فإنّ دليل حصر المرجعية العليا المتصدّية للشأن العام وولاية الفقيه، كما هو السائد دائماً؛ هو الدليل العقلي التدبيري المقبول شرعاً؛ بل الواجب بالعنوان الثانوي، والذي يفرض وجود مرجعية عليا تتولى حصراً شؤون حفظ النظام؛ لدرة المفاصد عن النظام الاجتماعي الشيعي، والحيلولة دون تمزق قراره وتشطّيه، ودون تمرد الجماعات الدينية الخاصة على زعامة النظام المتمثلة بالمرجع الأعلى المتصدّي.

المصدر: ألواح طينية

#### صورة تاريخية

## اجتماع بالنجف الأشرف لنصرة القضية الفلسطينية بحضور الإمام الخوئي والشهيد الصدر والسيد السيستاني

شفقنا العراق- تظهر صورة تاريخية التقطت سنة قبل نحو خمسين سنة في النجف الأشرف، اهتمام علماء الشيعة الأعلام ومراجع الدين بالقضية الفلسطينية وقضايا الأمة.
الاجتماع التاريخي عقد في النجف الأشرف عام ١٩٧٣ وفي الصحن العلوي الشريف لنصرة القضية الفلسطينية، وحضره عدد من أعلام العراق وبمشاركة قيادات فلسطينية.

ويظهر في الصورة من اليمين الشهيد الشيخ محمد تقي الجواهري <sup>(عليه السلام)</sup>، وآية الله السيد علي الحسيني السيستاني <sup>(عليه السلام)</sup>، والشهيد السيد محمد باقر الصدر <sup>(عليه السلام)</sup>، والشهيد السيد نصر الله المستنبي <sup>(عليه السلام)</sup>، ومحافظ كربلاء السيد عبد الرزاق الحبوبي <sup>(عليه السلام)</sup>، وزعيم الطائفة السيد أبو القاسم الخوئي <sup>(عليه السلام)</sup>، والسيد جمال الدين الخوئي <sup>(عليه السلام)</sup>.